



KUWAIT & GULF LINK TRANSPORT COMPANY K.P.S.C.

شركة رابطة الكويت والخليج للنقل ش.م.ك.ع

التاريخ: 2019/6/25

المحترمين

السادة/ شركة بورصة الكويت للأوراق المالية

تحية طيبة وبعد؛

الموضوع: إفصاح عن حكم قضائي

بالإشارة إلى الموضوع أعلاه، تود شركة رابطة الكويت والخليج للنقل (ش.م.ك.ع) الإفصاح عن الحكم الصادر بتاريخ 2019/6/24 من محكمة أول درجة وذلك بحسب نموذج الإفصاح عن الدعاوي القضائية المرفق، علماً بأن ذلك الحكم محل طعن بالإستئناف.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام؛

عبد الحميد عبد الرحمن اللقاني

مدير الخزينة ومسئول شئون المستثمرين

شركة رابطة الكويت والخليج للنقل ش.م.ك.ع. ②
Kuwait and Gulf Link Transport Company K.P.S.C.

نسخة إلى: هيئة أسواق المال.



س.ت. ٣٣٢٠٣ رأس المال المصرح به والمدفوع ٢٧,٧٤٨,٦٦٦/٣٠٠ دينار كويتي C.R. 33203
هاتف: ١٨٨٨٧٠٠ - ٢٢٢٤٠٠١٩ - فاكس: ٢٤٨٤٥٩٢٦ - ص.ب. ٢٤٥٦٥ الصفاة - ١٣١٠٦ الكويت
Tel.: 1888700 - 22240019 - Fax: 24845926 - P.O. Box: 24565 Safat - 13106 Kuwait



نموذج الإفصاح عن الدعاوي القضائية

2019/6/25	التاريخ
شركة رابطة الكويت والخليج للنقل (ش.م.ك.ع)	اسم الشركة المدرجة
الدعوى رقم 2016/707 إداري 8	رقم القضية
دعوى مطالبة بإلزام الشركة بسداد المبالغ المستحقة للمؤسسة عن عقد المزايدة رقم (م م ك / 2-2011) حتى تاريخ 2015/9/30 وما يستجد حتى تمام الإخلاء.	موضوع القضية
2019/6/24	تاريخ الحكم
محكمة أول درجة	المحكمة التي أصدرت الحكم
مدير عام مؤسسة الموانئ الكويتية بصفته ضد شركة رابطة الكويت والخليج للنقل	أطراف الدعوى
مدير عام مؤسسة الموانئ الكويتية بصفته	الحكم لصالح
حكمت المحكمة: بقبول الدعوى شكلاً وفي الموضوع بإلزام الشركة المدعي عليها بأن تؤدي للمدعي بصفته مبلغ 3854094 د.ك (فقط ثلاثة مليون وثمانمائة وأربعة وخمسون ألف وأربعة وتسعون ديناراً كويتي لا غير) قيمة مقابل الانتفاع عن الأرض محل عقد المزايدة رقم (م م ك / 2-2011) للقيام بأعمال المناولة بباقي المنطقة التخزينية العاشرة في منطقة ميناء الدوحة عن فترة الغصب من 2015/7/23 حتى 2019/6/24 ورفضت ما عدا ذلك من طلبات وألزمت الشركة المدعي عليها بالمصروفات وعشرة دنائير مقابل أتعاب المحاماة).	منطوق حكم أول درجة
لا يوجد	منطوق حكم الاستئناف
لا يوجد	منطوق حكم التمييز
لم يترتب على الحكم أثر مالي في المرحلة الحالية، حيث أن الحكم ابتدائي ومرجح إلغائه، وسيتم الطعن عليه من الشركة أمام محكمة الاستئناف، فضلاً عن أن الحكم أغفل احتساب المبالغ المسددة من الشركة حتى تاريخ حكم الإخلاء في 2017/10/24 على نحو ما أكدته تقرير لجنة الخبراء الثلاثية المندتبة في الدعوى، ولغيره من الأسباب الأخرى.	الأثر المتوقع على الشركة نتيجة الحكم